OECD Territorial Reviews

Competitive Cities in the Global Economy

Summary in Arabic

المدن المتنافسة في اقتصاد العالم

ملخص باللغة العربية

المفارقة الحضرية: تحد أمام اقتصاد واستمرارية الأمم و العالم

زادت سرعة حركة التمدين من ثقل المدن الكبرى أو المناطق الحضرية الكبرى. واليوم، يعيش ما يربو عن نصف مجموع ساكنة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (53 بالمائة) في المناطق حضرية. و تضم هذه المنظمة 78 منطقة حضرية، بها 1.5 مليون ساكن أو أكثر، تعمل على تركيز جزء كبير من أنشطتها الاقتصادية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تركز بوذابست و سيول و كوبنهاغن و دابلين وهلسنكي و راندستاند هولندا و كذا بروكسل ما يقارب نصف ناتجها المحلي الإجمالي فيما تركز أوسلو و أوكلاند و براك و لندن و ستوكهلم و توكيو و باريس ما يقارب الثلث. و الأكثر أهمية من ذلك، هو أن معظم مناطق المنظمة الحضرية الكبرى تتوفر على ناتج محلي إجمالي لكل فرد أكثر ارتفاعا من المتوسط الوطني (66 من أصل 78 منطقة حضرية كبرى)كما تتوفر على إنتاجية عمل أكبر (65 من أصل 78 منطقة حضرية كبرى) هذا و تعرف العديد من تلك المناطق معدل نمو أسرع مما في بلدانها.

و توضح جملة من العوامل مزايا التكتلات الكبرى في الرفع من مردودية الفرد و الزيادة في الإنتاجية.

- تمكن **اقتصاديات التكتل** الإيجابية المناطق الحضرية من جذب مقرات شركات جهوية أو دولية وتفسح مجالا واسعا لاختيار الموارد كما تركز بنى تحتية و خدمات أكثر تخصصا.ويعزز هذه الاقتصاديات الترابط الإيجابي بين حجم المناطق الحضرية و مداخيلها، و خاصة عندما تركز ما يتجاوز 20 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي الوطني.

- و تقدم المناطق الحضرية على نحو نموذجي مزايا في كل من التخصص و التنوع معا. فالتخصص يكون في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة و ذلك بفضل توفر إمكانية ولوج أيسر للمعرفة. و يتوقف الشكل المحمود الذي يميز تنوع المناطق الحضرية الصناعي على قدرة هذه المناطق على تركيز أنشطة البحث و التنمية و كذا على توليد الابتكار (أكثر من 81 بالمائة من براءات الاختراع في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مسجلة بأسماء مرشحين يقطنون بالمناطق الحضرية).

- و غالبا ما تكون للمناطق الحضرية مؤهلات أكبر في رأس المال (البشري و المادي). فمستوى المهارات بها يفوق المتوسط الوطني في معظم المناطق الحضرية كما أن لها بنية ديموغرافية أفضل. و علاوة على ذلك، تتوفر المناطق الحضرية على مخزون أكبر في رأسمالها المادي و ذلك قياسا بمعدات الشركات و و المخزونات و مرافق البنى التحتية، إضافة إلى مؤهلات أفضل للنقل و للبنية التحتية للمواصلات اللاسلكية.

غير أننا يجب ألا نغالي في تقدير قدرة المناطق الحضرية على النمو، ذلك أن المناطق الحضرية ليست دائما مرادفا للنجاح.

- يتخلّف عدد من المناطق الحضرية عن المعدل الوطني، بما في ذلك برلين (ألمانيا) و فوكووكو (اليابان) و ليل (فرنسا) و نابلس (إيطاليا) و بيتسبورغ (الولايات المتحدة). إضافة إلى أن نسب(الفوارق في) المردودية و الإنتاجية و مستويات التشغيل في العديد من المناطق الحضرية لا تختلف كثيرا عن المعدلات الوطنية. كما يمكن أن تكون هناك بعض المغالاة في قدرة المدن الكبرى على الابتكار، حيث إن براءات الاختراع تسجل عموما بالمدن الكبرى، في حين أنها يمكن أن تكون وليدة مواقع بحث في مناطق أخرى.

- تركز المناطق الكبرى أظرفة مالية كبيرة و دائمة للبطالة. فثلث 78 منطقة كبرى تفوق نسب البطالة بها المتوسط الوطني. إضافة إلى ذلك، فهي تبدي، على نحو مثير للاستغراب، نسبَ نشاط أقلَّ من أنواع المناطق الأخرى (44.3% مقابل 49.7% و 44.5% بالمناطق المتوسطة و القروية على التوالي سنة 2003).

- أصبح الإقصاء و الفقر في معظم دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ظاهرة حضرية،و ذلك ليس فقط في المناطق الحضرية الأقل تقدما كمدينة مكسيكو بل أيضا في المدن التي عرفت إعادة هيكلة صناعية

قوية (روتردام و ليل و دترويت)و كذا في ضواحي بعض أغنى المناطق الحضرية (باريس و لندن). و يطغى غياب المساواة على المستوى الاقتصادي–الاجتماعي في سائر المناطق الحضرية. و تُعتبر، بشكل خاص، نسبة حساسة من ساكنة المناطق الحضرية مهاجرينَ هم و ذرياتهم، الذين غالبا ما يتجمعون فيما بينهم بالمدن الكبرى.و يملك الكثيرون منهم مهارات متواضعة و حتى المهَرة منهم يجدون صعوبة في الاندماج داخل الشبكة الاقتصادية.

- يكلف الفقر و الإقصاء الاجتماعي الكثير بما في ذلك معدلات الجريمة المرتفعة (في المتوسط أكثر ارتفاعا بـ 30% في المناطق الحضرية من المستوى الوطني) و استقطاب مكاني كثيف (في عشر من دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تمت دراستها، ما بين 7 % و25% من الساكنة يعيشون في أحياء معزولة، مشكلين بذلك 10% من ساكنتهم الوطنية). و في غالب الأحيان تكون لهذه الأحياء المعزولة إمكانية أضعف لولوج البنية التحتية و الخدمات العمومية، و مستوياتها أقل في نسبة الاستثمار لكل فرد من مستويات الأحياء الأكثر غنى.

في الواقع، للمناطق الحضرية الكبرى كذلك آثار **سلبية خارجية** هامة.

- تعتبر تكاليف الاكتظاظ(مثلا حركة السير و تلوث الماء و الهواء و مستويات الضجيج و تراجع المناطق الخضراء) واضحة بشكل خاص في المناطق الحضرية التي تعرف مؤخرا نموا متزايدا في بلدان المنظمة (كسيول و إستمبول) و لكن أيضا في المدن الكبيرة التي أسست منذ مدة طويلة كباريس و طوكيو و لندن و حتى في بعض الأجزاء من المناطق الأقل اكتظاظا كهلسنكي و ستوكهولم.

- و يمكن أن تنشأ بنية تحتية هزيلة في بعض المناطق الحضرية الكبرى، و ذلك لارتفاع تكاليف الصيانة.و الأرجح أن يظهر ذلك في المناطق التي تتركز فيها المساكن الاجتماعية أو في المناطق التي ترتبط فيها الأنشطة الاقتصادية بالضجيج أو غيره من الآثار البيئية المرغوب عنها.

- و قد تتسم المدن العملاقة باقتصاديات التكتل السلبية. فأكبر تعني أغنى إلى حد معين (حوالي 7 ملايين)، على سبيل المثال العلاقة الترابطية بين حجم المناطق الحضرية و دخلها تصبح سلبية (كما هو الحال في سيول و مدينة مكسيكو و استنبول و طوكيو).

دور المدن الكبرى المتزايد: ماذا يتعين على صانعي السياسات فعله؟

يطرح الجمع بين المزايا و الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن نشأة المناطق الحضرية الكبرى، خيارات استراتيجية أو معضلات تواجه صانعي السياسات.

المعضلة 1. التداعيات الاقتصادية: إيجابية أم سلبية؟

هل المناطق الحضرية الكبرى هي السبب في النمو الاقتصادي أم في نتائجه؟ إذا كان الطرح الأول هو الجواب، فيجب تشجيعها. أما إذا كان هو الثاني ، فهل كونها غالبا ما تجذب الموارد من المناطق الأخرى، يؤذي في عمومه أكثر مما يفيد؟

- العلاقة السببية بين مستويات التمدين و مداخيل الأفراد ليست أمرا جليا.غير أن المناطق الحضرية الكبرى، نظرا لتنوعها الداخلي الهام، لها حظ لتصبح مواطن ابتكار أكثر من المناطق الأصغر أو الأكثر تخصصا أو الأقل تعددية.

- وقع المناطق الحضرية الكبرى على بقية مناطق بلد ما ليس بالأمر البين.رغم أنه من المحتمل أن يعم الغنى و الزيادة في الإنتاج، مع خفض التكلفة الذي تعرفه المناطق الحضرية الكبرى، أماكن شاسعة، فإن هذه المناطق قد تستنزف رأسمال مناطق أخرى (خاصة الكفاءات).

- تقتضي إعادة المواءمة بين المصالح الوطنية و مصالح المنطقة المهيمنة في عملية مربحة استراتيجية جديدة تتجاوز الثنائية النمطية "المركز مقابل الضاحية". و قد أسفرت تجربة سياسات الاحتواء في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (باريس و طوكيو و لندن و سيول) عن نتائج مختلطة.و لا تنبني التدابير الأكثر فعالية على توزيع الإعانات المالية المباشرة للمناطق المتخلفة وإهمال الأخرى ذات الأداء المتميز بل على الحصول على مزايا تنافسية جهوية تفاضلية.

- يمكن إحداث آثار التعاون من خلال بناء شبكات التبادل التعاونية بين المدن الأساسية و المناطق الأخرى (مثلا برامج لضم جامعات و مناطق أخرى، أي وضع مشاريع رئيسة في التكنولوجيا في مكانين لهما مظاهر مختلفة.

المعضلة 2. أية رؤية شمولية عمومية في سياق سوق معين؟

يتطلب تشجيع تنافسية المناطق الحضرية الكبرى رؤية شمولية. لكن، هل يمكن للسلطات العمومية أن تفعل ذلك دون أن تجرب تخطيطا اقتصاديا جوهريا مباشرا لا يستطيع العمل في اقتصاد فاعل متغير؟

- **يمكن لمقاربة منوعة أساسها التجمعات أن تحد من مخاطر رؤية شمولية**: من أهم مزايا التكتلات الكبرى اقتصادها المنوع الذي يضم أوجها من التجمعات المتخصصة. و يجب أن يعزز كل من التخصص و التنوع معا من خلال سياسات تصنع بحسبان، أخذا بعين الاعتبار مراحل تطور التجمعات دون التضحية بفوائد التنوع في التراتبية و الأفضلية.

- **من الضروري بناء أصول العلاقات و توفير السلع الجماعية المحلية**. فالشبكات هي المؤهل الأساسي لتطور المناطق الحضرية الكبرى. و السياسات يجب أن تهدف إلى بناء روابط، مخصصة لكل قطاع ، بين شعب البحث بالجامعات و الصناعة المبنية على العلم أو خدمات الوساطة، لتحسين ارتباطات الشركات فيما بينها و كذا تشجيع مشاركة المقاولات الصغرى و المتوسطة. كما أن السلع الجماعية الأخرى كالنقل و غيره من البنى التحتية العمومية هي ضرورية أيضا.

- **لن تصبح كل المناطق الحضرية الكبرى قيادات للعالم في النشاطات التقنية العالية**.فهناك حاجة إلى البحث عن بيئات ملائمة، قوية و فعالة خارج هذا النطاق.و غالبا ما يحاول صناع السياسات، على مستوى لمناطق الحضرية الكبرى، تشجيع القطاعات الجديدة التي لم تبرهن عن نجاحها في الماضي؛ حتى الابتكارات الجذرية غالبا ما تنشأ عن تطور القدرات الموجودة و تلك الكامنة التي يمكن تمييزها.

- قد يساهم إشراك فئة أكبر من الفاعلين في التقليل من خطر رؤية شمولية.يتعين على السلطات العمومية في لمناطق الحضرية الكبرى أن تعَرف طبيعة العلاقات الحساسة بين العوامل التي يحتمل أن تحدد شكل التطور المستقبلي لإقليم معين.

المعضلة 3. حركية اقتصادية أم مدينة ملائمة للعيش؟

تسبب الكثافة السكانية، التي تساهم جزئيا في حركية لمناطق الحضرية الكبرى، الاكتظاظ و تدهور البيئة و أزمات السكن إضافة إلى نشأة الأحياء الهامشية. فهل هناك اختيار بين الحركية الاقتصادية و الحصول على مدينة ملائمة للعيش؟

- **تساهم البيئة الجذابة في النجاح الاقتصاد:** غالبا ما يكون حل المشاكل أكثر صعوبة و أغلى إلى حد بعيد، بعد أن تتطور المشاكل في وقت كان من الممكن تجنبها فيه.فعلى سبيل لمثال، يمكن القول إنه من المستحيل استئصال الأحياء الهامشية ذات المساكن الرديئة حين تطورها دون إحداث شرخ كبير في حياة السكان، مما يسبب مشاكل جديدة.

- **تزيد مقاربة مكانية أكثر حكمة في تدبير الموارد الطبيعية من جاذبية المدن ملاءمتها للعيش**:تضم الأمثلة على هذه الاستراتيجيات تنمية المناطق الخضراء (سيول)، و مقاربات متعددة العُقد (ملبورن)، إضافة إلى تسعير الطرق أو تحملات الاكتظاظ (لندن و ستكهولم و سنغافورة). و تساعد استراتيجيات النهضة الحضرية المبنية مثلا على تطوير المؤهلات الثقافية في المناطق الضعيفة (غلاسغو و بيلباو و كليفلاند و كيتاكيوشو) على جذب السكان المبدعين و المبتكرين و على الرفع من مستوى السياحة و السمات الإقليمية كما يمكنها أن تكون مقوما أساسا لجذب الاستثمار الأحنبي المباشر.

- **قد يكون الفقر و الاستقطاب المكاني أصعب تحد يواجه المناطق الحضرية الكبرى:** فالمقاربات التي سبق ذكرها لا تحل جميع المشاكل و ذلك لأنه من الممكن الحصول على جاذبية للأجزاء المركزية للمدن بجانب الأحياء الهامشية للمقصيين اجتماعيا. و على الرغم من أن النمو الاقتصادي الحضري الواسع يتوقف على الاعتمادات الاقتصادية المتبادلة و الانسجام الاجتماعي، فإن السياسات الاجتماعية و التي تُعنى بالأحياء الضعيفة قد ترتبت عنها نتائج مختلطة.و تقبل غالبية السلطات الوطنية و المدينية بعض المسؤوليات في معالجة هذه القضايا،لكن نادرا ما تكون هناك الإرادة لتسخير موارد كافية لمواجهة التحديات المطروحة.

المعضلة 4. مقياس ملائم أو قرب من المواطنين؟

تطرح الحاجة إلى رؤًى استراتيجية و تخطيط شامل للبنى التحتية، الحاجة إلى سلطة عمومية مستقلة على المستوى الجغرافي الملائم. لكن هذا المستوى سيكون بعيدا عن الاهتمامات المحلية للعديد من المواطنين. فكيف يمكن إذن الموازنة بين هذه التوترات؟

- **هناك تنوع كبير في نماذج الحكم الحضري داخل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:** تضم أنجع الحلول تأسيس سلطات جديدة على المستوى الوظيفي، و ذلك سواء من خلال إدخال طبقة جديدة للحكم (كلندن و ستاتغارت و بورتلاند) أو بتوسيع حدود المدن الموجودة (كمنتريال و تورونتو و بوسان و استنبول). و هناك أيضا أشكال متعددة من الشراكة، تتراوح بين تكوين وكالات متخصصة أو هيئات داخلية، من خلال تعاقدات بين سلطات مختلفة للعمل سوية، و اتفاقات تعاون غير رسمية. و هناك أيضا تنوع في الأهداف، فبعض الشراكات متعددة الوظائف (كفانكوفر و ليون) و أخرى مخصصة للخدمات الفردية كالنقل مثلا (أثينا و فلادلفيا).

- تحتوي النماذج المختلفة على مقايضات هامة في ما يخص الأرباح و التكاليف. و فيما يتعلق بالفعالية، فإن الاعتماد على آلية التعاون قد يكون ثاني أحسن خيار إذا قارناه بجهاز إداري منتخب مباشرة و له تمويل ذاتي، لكنه يشجع التواصل و يحد من زحف البيروقراطية.تساهم جمعيات أو شبكات البلديات المحلية، عموما مع إمكانيات اختيار التمويل المحلي و غير المحلي، في مرونة التجربة من خلال التعاون التدريجي بين البلديات حسب الظروف والثقافة المحليين. و قد تكون المؤسسات الرسمية مؤهلة أفضل لتنسيق أهداف السياسة في كافة أنحاء منطقة حضرية كبرى و للتعامل مع التفاوتات المكانية. و في غالب الأحيان تعبئ أشكال الحكم الأخف و الأقل رسمية بشكل أفضلَ أصحابَ الحصص في المدن الحضرية حول رؤية مشتركة، لكن تطبيق ذلك يتطلب خطة عمل و كتلة نقدية حرجة للتمويل، مما قد يتطلب ميدانا أكثر رسمية للتعاون أو وسائل تشاركية.

- يحتم السند و المشروعية العموميين نجاح إصلاح معين. و لطالما كانت القيادة القوية التي تتزعمها شخصية آسرة نفاذة و/أو التحالف الذي يغطي مناطق شاسعة (المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص) أمرا جوهريا لإنشاء هيئة جديدة. بيد أن النماذج المفروضة أو التي تقود إلى المواجهة يمكنها أن تقَوض الإصلاح (كالتصويت في استفتاء شعبي بأمستردام

لرفض خطط اتحاد) و تقوض استقرار الهياكل الجديدة (مثال الحركات الانشقاقية في مونتريال). و هكذا، تعتبر مشاركة الفاعلين المحليين ضرورية لمعالجة النزاعات و التوترات الاجتماعية، ليس فقط من خلال التصويت و التمثيل، و لكن أيضا من خلال شبكات سياسية للفاعلين و الجمعيات غير الحكوميَين.

المعضلة 5. المناطق الحضرية الكبرى مقابل حكومة المركز/الدولة؟

قد تسعى السلطات العمومية المستقلة على مستوى المناطق الحضرية الكبرى إلى الحصول على سلطات مفوضة في حين أن مستويات الحكم الأعلى (حكومة المركز أو الدولة في البلدان الفدرالية) ما تزال ترغب في الإبقاء على سيطرتها على المدن الكبرى. أين يمكن ان نجد توازنا بين هذه الأمور؟

- **مستويات أعلى للحكم، أمر مركزي لبناء تعاون حضري**: في أغلب الحالات، تؤدي الحكومة الوطنية دور القيادة سواء عن طريق فرض الإصلاح أو تشجيعه. و من المعتاد أن يكون للأساس القانوني دور في إعطاء الشرعية للعملية (كما هو الحال في كوريا و كيوبك و أقاليم أونتاريو في كندا)، أو تيسير التعاون بين السلطات المحلية (فرنسا و إيطاليا و البرتغال). و تعتبر الحوافز الكامنة خلف هذه القوانين عاملا حاسما في تنفيذ العملية.

- **يجري تطوير وسائل جديدة للعلاقات الأفقية للمناطق الحضرية الكبرى**: يبدو أن استراتيجيات "من القمة إلى القاعدة" وحدها غير قادرة على إعطاء رؤية مطمئنة للمستقبل ينبني عليها مجمل استراتيجية التنمية. و تعتبر التدابير القانونية التي تمكن من إنشاء شراكات حضرية تأخذ شكل تعاقدات عبر سلطات عدة (مدن فرنسا الكبرى و ستوكهولم و فانكوفر). و تكون الاتفاقات التعاقدية أكثر فعالية عند وجود مسار تخطيط متفاوض بين مستويات عدة من الحكم مع و جود حوافز للمشاركة و مجال منظم للتفاوض مع أهداف واضحة و جدول زمني مضبوط و كذا وجود مقومات للتقييم.

المعضلة 6.مشاركة فاعلي القطاع الخاص في حكم المناطق الحضرية الكبرى؟

يجب على السلطات العمومية أن تشرك القطاع الخاص في بناء الشراكات الجهوية للتنمية الاقتصادية. و لكن، هل يمكن لهذا أن يمنع تكونَ جماعات الضغط و شد الشركات الكبرى الخناقَ على المقاولات الصغرى و المتوسطة؟

- **يحمل إشراك القطاع الخاص في الحكم الحضري فرصا و مخاطر**: يمكن لإشراك الشركات المحلية في بناء الرؤى الشمولية الحضرية أن يساعد السلطات على البقاء قريبة من حقائق السوق. لكن الشركات التي اختيرت طرفا مشاركا قد تستغل مكانتها لإقصاء المنافسين (الشركات المتعددة الجنسية مع المقاولات الصغرى و المتوسطة). و يمكن للسلطات العمومية أن تعالج المشكل جزئيا عن طريق التعامل أساسا مع جمعيات التبادل التجاري عوضا عن المقاولات الفردية، و هذا قد يعطي الأفضلية لقطاعات مؤسسة (و ربما متدهورة) على حساب أخرى جديدة (المثال على ذلك سيطرة صناعات الفولاذ أو التعدين على المدن الأوربية خلال ثمانينات و تسعينات القرن العشرين).

- يقدم مستوى المناطق الحضرية الكبرى فرصا أكبر للحصول على الأنشطة في القطاعات الموجودة أو المحتملة مما يقدمه المستوى المحلي. و توجد هنا أيضا مقايضة بين ضمان مشاركة قيِّمة للمصالح التجارية في صياغة استراتيجيات التنمية وفسح المجال لتكوين جماعات الضغط ذات الحُظوة و تشويه السوق.

المعضلة 7. أعباء غير متكافئة أم إعانات مالية مشوِّهة؟

تطرح حاجات الإنفاق الكبيرة للمناطق الحضرية الكبرى تحديات جبائية رئيسة.و في الوقت عينه يحتمل أن تُجبر الأهداف الوطنية – كالمطالبة بالإنصاف بين المناطق - المناطق الحضرية الكبرى على المساهمة ماليا لبقية البلاد. كيف يمكن أن نجد التوازن الصائب؟

- **تقتضي تحديات المناطق الحضرية الكبرى مقاربة حضرية فيما يخص المالية العمومية المحلية.** يجب تكييف نظام الضرائب المحلي بشكل أفضل مع المناطق الحضرية الكبرى التي غالبا ما تقدم تنوعا كبيرا في الخدمات أكثر من غيرها من مناطق البلد. و في ما يتعلق بالعائدات، يجب إعطاء المناطق الحضرية الكبرى ما يكفي من الاستقلالية لتمكينها من اتخاذ قرارات بخصوص الضرائب و أن تضع أولويات محلية.و يمكن

إيجاد أدلة لصالح تنويع المداخيل الضريبية و إحداث "الضرائب الذكية" كتحملات الاكتظاظ و غيرها من الضرائب عن البيئة. أما فيما يخص النفقات، فقد يزيد العهد بالوظائف لمستوى الحكم الأنسب من فعالية النفقات. و تقتضي المبادئ العامة أن يفوضَ تقديم الخدمات المحلية كتدبير النفايات و صيانة الطرق لمستوى محلي في حين يجب أن تعالج السلع العمومية التي لها تأثيرات خارجية هامة كتلوث الهواء و تدبير المياه على مستوى وحدات أوسع من المدن.

- **قد تكون لمخططات المساواة آثار سيئة**: تواجه الحكومات المركزية معضلة أساسية و هي أنه يمكن أخذ ما يكفي من المناطق الحضرية الكبرى لضمان أهداف المناصفة بين الأقاليم دون الإضرار بقدرتها المالية.

- كانت المساواة داخل المناطق الحضرية الكبرى تقف في وجه آثار الزحف الحضري و تعالج استقطاب المداخيل. و يطبِّق هذه الآليات عدد من الحكومات الحضرية (استنبول و توكيو و سيول) و كذا بعض المناطق الحضرية الكبرى المجزأة بشكل كبير (مينيبوليس و سانت باول). و في فرنسا، تقدم الحكومة المركزية منحة إضافية للبلديات التي تقبل بمخطط المساواة داخل المناطق الحضرية الكبرى.

- تعتبر المخططات الوطنية للمساواة التي تهدف إلى إعادة توزيع الموارد من المناطق الأغنى إلى الأفقر موضوع جدل و خلاف واسعين. ففي بعض الحالات، لا تؤخذ بعين الاعتبار بعض عناصر النفقات كارتفاع تكاليف العمل (ستوكهولم) و ارتفاع تكاليف الأراضي (هلسنكي). و في حالات أخرى، تتلقى البلديات التي لها قدرة ضريبية مرتفعة تحويلات أكثر للمساواة (أمستردام). و يمكن لمخططات التسوية إحداث عوائق لزيادة المجهودات الضريبية، الأمر الذي لا يفيد المناطق الحضرية الكبرى بمجهوداتها الكبيرة لجمع عائدات الضرائب (سيول).

مجمل القول: إعادة النظر في الاستراتيجيات الحضرية الوطنية

أن المدن هي مقومات أساسية لاستراتيجية التنمية الإقليمية.لكن السياسات الوطنية الحضرية في الماضي كانت عبارة عن ردود فعل و علاجات و لم تكن من قبيل الخطط العملية الفعالة. لذا، لا يجب فقط أن نجلي أكثر القضايا الحضرية و أن نوليها أولوية أكبر في السياسة الوطنية و لكن قد تكون هناك الحاجة لسياسات جديدة على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي. و يتعين على الحكومات على جميع الأصعدة أن تعيد دراسة جميع أدوارها و مسؤولياتها و أن تتخذ الأسباب الكفيلة بتشجيع التعاون المثمر في إطار تشاركي.

© OECD 2006

استنساخ هذا الموجز مسموح به بشرط الإشارة إلى حقوق منظمة التعاون
والتنمية الاقتصادية وذكر عنوان المنشور الأصلي

الموجزات المتعددة اللغة هي مقتطفات مترجمة من منشورات منظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية المنشورة أصلا بالإنكليزية والفرنسية

وهي متوافرة مجانا في المكتبة الإلكترونية (Online) التابعة
لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

www.oecd.org/bookshop/

لمزيد من المعلومات، الاتصال بوحدة الحقوق والترجمة في منظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية
مديرية الشؤون العامة والاتصالات

rights@oecd.org

فاكس + 33 (0) 1 45 24 13 91

OECD Rights and Translation unit (PAC)
2 rue André-Pascal
75116 Paris
France

www.oecd.org/rights/

OECD OCDE